المركز الوطني لنقل الدم.. فساد مالي واضطهاد إداري

حساب بنكي مفتوح للصرف العبثي والاستحقاقات المزاجية

الحلقة (أ)

«، أكثر من عشرة أشهر وموظفو المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه يهتفون خارج أسوار رئاسة الوزراء ويرفعون الشعارات المطالبة بإعادة حقوق سلبت من بعضهم واعتداءات وقعت عليهم وإجراءات تعسفية بحقهم علاوة على قضايا فساد وتجاوزات تعصف بالمركز..
»قضايا وناس« يفتح ملفاً موثقاً عن تلك التجاوزات والمخالفات القانونية لإدارة المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه وتظهر حقائق لمساعدة المهتمين بأمره للعمل على تصحيح أوضاعه وتجفيف منابع الفساد وإنصاف موظفيه..

تحقيق/
زكريا حسان

إجراءات تعسفية

استغل موظفو المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه مساحة الحرية المتاحة حاليا والحراك الذي تشهده مؤسسات الدولة في نهوض موظفيها لإعادتها إلى مسارها الصحيح ومحاربة فساد استشرى في مفاصلها ليقوموا بدورهم في تغيير ما أفسدته الإدارة، فواجهتهم الإدارة بوسائل تعسفية وأساليب إقصائية تمثلت في التسريح من العمل كما حدث مع خمس متعاقدات عندما وجه مدير المركز بالاستغناء عن خدماتهن، وما حملته شكاوى الموظفين لوزير الصحة أحمد العنسي حول الإجراءات التعسفية التي منها إقالة رئيس قسم الفيروسات واعتداء الحارس الشخصي لمدير المركز على اثنين من الموظفين وإشهاره السلاح على الموظفين المحتجين وإسقاط اسم رئيس اللجنة الحقوقية من حافظة الدوام بالإضافة إلى إيقاف اثنين من الموظفين عن العمل بدون راتب منذ سنتين والاعتداء الجسدي من قبل مدير المركز على أحد الموظفين.

وزير الصحة الدكتور أحمد العنسي رد على الشكوى بإيقاف الإجراءات التعسفية والتحقيق فيها من خلال لجنة تشكل للنظر في شكاوى الموظفين أوضحوا أن اللجنة نزلت الساعة الواحدة والنصف يـوم٢٠١٢/٣/٦م ورغم التجاوب والنقاش معها إلا أن اللجنة لم تكن محايدة وقام أحد أعضائها بالتهديد باتخاذ إجراءات صارمة في حال صعد الموظفون احتجاجهم مما جعل الوضع يستمر على حاله فلا الاضطهاد توقف ولا أعيدت للموظفين حقوقهم..

مخالفات وفساد

وبالعودة إلى أسباب خروج الموظفين عن صمتهم والهتاف كل ثلاثاء في ساحة رئيس الوزراء بإنقاذ المركز من الانهيار والفساد الجاثم على صدره فإننا نجد الإجابة في وثائق التعاملات ورسائل مندوب وزارة المالية في المركز مدير الشئون المالية عبدالعليم عبده مقبل الذي اضطر لتقديم استقالته بعد أشهر من تعيينه عندما لم يستطع أن يوقف العبث الحاصل في المركز..

ومن الأدلة على هذا العبث وجود حساب جار مفتوح للمركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه برقم« ١٠٠١-١٥٩٠١ »في البنك المركزي اليمني يستخدم بشكل مزاجي وعبثي وأحيانا للضغط على ممثلي وزارة المالية لتجاوز قواعد تنفيذ الموازنة، وبحسب مذكرة وجهها مدير الحسابات ومدير الشئون المالية لوكيل وزارة المالية لقطاع التنظم وح/الحكومة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٩م أنه من الضروري توجيه مذكرة للبنك المركزي لإيقاف هذا الحساب وسحب ما تبقى من الرصيد إلى حساب الحكومة عامة.

وزارة المالية بدورها وجهت إلى وزارة الصحة برسائل ومذكرات ممهورة بتوقيع الوزير السابق نعمان الصهيبي تحمل الكثير من المخالفات القانونية والتجاوزات التي تتم من قبل مدير المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه فوزي بارحيم.

ففي مذكرة وجهتها وزارة المالية إلى وزير الصحة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢م بينت المالية أن التقارير المرفوعة عن نتائج وفحص أعمال المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه تؤكد وجود مخالفات واختلالات رافقت إجراءات الصرف ذكرت منها عدم وجود لائحة لتنظيم المناوبات وأن معظم موظفي المركز يعملون لأكثر من فترة ولا يتقاضون بدل مناوبة أسوة بما يتم في المراكز الصحية المشابهة لأهمية عمل المركز المتواصل وما يقدمه من خدمات للمرضى على مدار ٢٤ ساعة..

سطو على مرتبات

وأشارت المذكرة إلى قيام إدارة المركز بالاحتيال على مرتبات تسعة موظفين وتسليمهم مبالغ شهرية على شكل بدل تغذية مع أنه قد تم تثبيتهم واعتماد تعزيز مالي لهم، تقول المذكرة إن إدارة المركز والشئون المالية قامت بتجنيب مبلغ) ٤.٠٩٥.٩٣٠ (ريالاً في حساب المركز من الباب الأول مرتبات لعدد (٩) موظفين من بداية شهر يناير ٢٠١٠م وحتى شهر نوفمبر٢٠١٠ م باستمارة صرف رقم « ٢٦٢ »في٢٠١٠/١٢/١٨ م تحت مبرر أنه تم صرف مبالغ شهرية للموظفين التسعة بدل تغذية..

وعندما تم التعزيز بالمرتبات لم يتم صرفها لأصحابها وإنما تم تجنيبها في حساب المركز لمواجهة الصرف للمتعاقدين بالمركز، وحثت وزارة المالية إدارة المركز على ضرورة محاسبة الموظفين المثبتين بمرتباتهم على ضوء فتوى الخدمة وتعزيز وزارة المالية وضرورة التقيد والالتزام باللوائح والقرارات المالية..

استنزاف مخصصات

ومن المخالفات التي وردت في المذكرة ذاتها وجود مبالغة في ما تتقاضاه إدارة المركز من مستحقات ووجود مؤشرات تدل على استنزاف مخصصات المركز خصوصاً مع نهاية العام، وضربت مثالاً على ذلك أن ما تقاضته إدارة المركز في شهر ديسمبر للعام٢٠١٠ م من خلال ما تم الوقوف عليه لا يقل عن) ١.٧٩٥.٠٠٠(ريال عبارة عن مستحقات تحت مسميات مختلفة مبالغ فيها وصرفت من بنود غير مختصة.. وفي هذا أهابت المالية بالتزام الواقعية وعدم المبالغة في الصرف واقتصاره على الالتزامات الحتمية والضرورية في حدود الاعتمادات المبلغ بها للمركز على مستوى الباب والبند والنوع المختص وعدم التجاوز بأي حال من الأحوال والاستفادة من الاعتمادات المخصصة في تنفيذ الأنشطة والمهام المناطة بالمركز.

المذكرة تظهر التناقض الغريب بين صرف إدارة المركز لمستحقات مبالغ فيها ومن بنود غير مختصة وحرمان الموظفين من مستحقاتهم الأساسية في المناوبة..

في الحلقات القادمة سنتناول ملفاً بالمخالفات الحاصلة في الشراء المباشر والتهرب من دخول المناقصات بالإضافة إلى قضية محرقة الدم ومخالفات أخرى..

حملة التعريف بقانون الإجراءات الجزائية

كتبت/ بلقيس الحنش

■ تتواصل أعمال الحملة التعريفية بقانون الإجراءات الجزائية (اعرف حقك) ضمن مشروع (حق) الذي ينفذه منتدى الشباب المبدع بالتعاون مع مركز الإعلام الجديد وبدعم من منظمة سراج والصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية .

الحملة الميدانية التي بدأت في الأول من الشهر الحالي استهدفت طلاب الجامعات المختلفة من خلال النزول الميداني لإلصاق البوسترات التعريفية التوعوية بالقانون وشمل النزول عدداً من الجامعات تتمثل في جامعة صنعاء والجامعة اليمنية والجامعة اللبنانية الدولية وجامعة العلوم الحديثة وجامعة العلوم والتكنولوجيا إضافة إلى النزول للأماكن العامة والأسواق والمقاهي والشوارع الرئيسية إضافة إلى التنسيق مع قنوات مرئية ومسموعة لنشر برامج تتعلق بالتعريف بالقانون وإنتاج فلاش إذاعي سيتم نشره في الإذاعات المحلية خلال الفترة القادمة .

وستقوم الحملة بتنفيذ ندوة في جامعة صنعاء توضح فيها دور المجتمع ووسائل الإعلام في التوعية بقانون الإجراءات الجزائية .

وأخيرا ستنتهي الحملة بحفل ختامي توزع فيه الشهادات واستعراض أهم النتائج والمخرجات من المشروع .

فيما قام شباب الحملة في منتصف الشهر الماضي بفتح صفحة على المواقع الاجتماعية من خلال (الفيس بوك وتويتر) يتم من خلالها وضع أهم النصوص في القانون والتي تمس مباشرة في الحقوق الأساسية للمواطن والنقاشات التوعوية حولها وطرح التساؤلات التي يضعها الشباب.

الجدير ذكره أن شباب الحملة يسعون إلى تنفيذ المرحلة الثانية من الحملة والتي تشمل أقسام الشرطة والنيابة العامة والمحاكم من خلال الشراكة مع الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

علما أن شباب الحملة قد حصلوا على تدريب وتأهيل في القانون والتخطيط للحملات الإعلامية والصحافة المتخصصة ضمن المشروع الذي استهدف (٢٠) شاباً وشابة من عدد من المحافظات شملت محافظة عدن وتعز والحدية وذمار والأمانة.

اعتذار لعدم نشر مادة فساد عن لجنة الطاقة الذرية

■ يعتذر ملحق قضايا وناس للإخوة القراء لعدم نشر الحلقة الثانية من تحقيق الفساد المالي والإداري والتعمد في إهدار المال العام وإتلاف الأجهزة والعبث بها والتي تقدر بمئات الملايين كهبات ومساعدات من المنظمات الدولية والأجنبية لبلادنا وذلك نظرا لتكريس صفحات هذا الأسبوع لفعاليات أسبوع المرور العربي الذي دشن أمس السبت.

البريهي يناشد فاعلي الخير اعتاقه لوجه الله

■ يناشد السجين المحكوم عليه بالإعدام منير قائد مهيوب البريهي في القضية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٤م ج/ح نيابة غرب تعز بسرعة التدخل لعتق رقبته لوجه الله وذلك بدفع ما تم طلبه من أولياء الدم مقابل تنازلهم عن القصاص المحكوم عليه، حيث وأن السجين فقير لا يستطيع تسديد ما تم طلبه مقابل التنازل عن القصاص من أولياء الدم وناشد أهل الخير من التجار والميسورين إعتاق رقبته لوجه الله.

جريمة قتل.. والسبب عشرة ريالات..

حقوقك أمام الشرطة (٣-٤)

عرض وتحليل/حسين كريش

■ نستكمل في هذه الحلقة توضيح جملة من حقوق المواطن أمام أقسام الشرطة، حقوقك كفلها الدستور والقوانين النافذة لكن بعض الممارسات من المواطن أو رجل الشرطة تناقض أو تجانب هذه الحقوق مما استدعى التوعية بها للمواطن ورجل الشرطة.

■ هل من حق ضابط الشرطة أو ضابط المباحث تفتيش منزلي؟

– لا، ولا حتى وزير الداخلية بنفسه، فتفتيش المنازل من أخطر اجراءات التحقيق وهو يمس مبدأ حرمة المساكن الذي قررته المادة– ١٣١ »اجراءات« ووفقا للقانون اليمني »م– ١٣٨–اجراءات« يخضع تفتيش المساكن للقواعد التالية:

– ١لا يجوز تفتيش المساكن إلا بمناسبة التحقيق في جريمة وقعت وللبحث عن مرتكبها أو الأدلة اللازمة لإثباتها.

– ٢يجب أن يكون تفتيش المنزل بناء على أمر كتابي صادر من النيابة ويجب إبراز هذا الأمر إلى المتهم قبل إجراء التفتيش.

– ٣لا يحق للنيابة أن تقوم بتفتيش المسكن أو تأمر به إلا بعد أن توجه اتهاما إلى شخص يقيم في المسكن المراد تفتيشه بأنه ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون »م« ١٣٩–١٣٨–اجراءات«.

وعلى من يتولى التفتيش القانوني لأحد المساكن أن يجري ذلك في أضيق الحدود وبمنتهى الحيطة فليس له أن يضبط أو يطلع على الاشياء التي تمس الاسرار الشخصية أو العائلية للشخص الحائز للمكان الذي يفتشه أو الأشخاص الآخرين وعليه أن يتخذ الاجراءات الكافية للمحافظة على تلك الاسرار ومنع انكشافها.

ويمنع القانون اليمني على من يتولى اجراء التفتيش سواء كان تفتيش الأشخاص أو المساكن أو غيرها أن يفض الأوراق المغلقة التي يعثر عليها عند التفتيش وإذا اشتبه فيها فليس له سوى أن يتحفظ عليها ثم يعرضها على المحكمة المختصة وهي وحدها من يملك قانون فض تلك الأوراق المغلقة »م– ١٤٠–اجراءات«.

ويحظر القانون اليمني تفتيش المساكن في الليل أي بعد غروب الشمس وقبل شروقها إلا في حالتين:

– حالة الجريمة المشهودة أي حالة ارتكاب الجريمة في المنزل.

– وحالة التجاء شخص هارب من وجه العدالة إلى المنزل أثناء مطاردته.

ويجب في الحالتين أن يذكر في محضر التفتيش الأسباب والمبررات لإجراء التفتيش ليلا على خلاف الأصل »م– ١٤٤اجراءات«.

●«، الغرابة الخارجة عن المألوف والتي لا يتقبلها العقل تكمن في هذه الجريمة كون السبب الذي أدى إلى وقوعها أو ارتكابها هو مبلغ عشرة ريالات فقط.. أو كان هو البداية، ثم تنامى وتمادى إلى أن وصل للاشتباك والعراك واستخدام السكين أو الخنجر للطعن وإزهاق الروح وسفك الدم بلا أدنى وجل..

وبل ويضاف إلى ذلك أن الجريمة حدثت في الشارع العام وفي وضح النهار، ثم لاذ الجاني أو الجناة بعد وقوعها أمام الأعين دون أن يعترض أو يستشعر المسئولية أحد..

وكانت القضية من الوهلة الأولى غامضة ومجهولة ، وقد بذل رجال مركز شرطة حزيز بمحافظة صنعاء الذين تولوا متابعتها وكشف غمو ضها وملابساتها جهوداً غير عادية حتى تمكنوا من ضبط الفاعل الهارب والمجهول فيها، ومع الوقائع من بدايتها.

البلاغ في ذلك اليوم الاثنين كان عن طريق الهاتف إلى مدير مركز شرطة حزيز جنوب العاصمة صنعاء المقدم/ أحمد الحديجي، وكان من المركز الطبي السوداني الكائن بحي حزيز، وهو عن وصول حالة شخص مصاب بطعنة قاتلة في القفص الصدري،والحالة خطيرة وفي النزع الأخير.. فانتقلوا من المركز فور هذا البلاغ إلى المستشفى والساعة حينها الثانية بعد الظهر.. وفي مقدمة المنتقلين كان مدير المركز ومدير مكتبه المساعد/ عبدالله أو هويدة وكذا بعض المساعدين والأفراد من المركز.. حيث قاموا هناك بالإجراءات الأولية المكنة، وهي محاولة أخذ إفادة الشخص المصاب والذي كان في حالة ميؤوسة ولم يتمكنوا من الاستماع إلى شيء منه، وكذا أخذ إفادة من قام بإيصال المصاب إلى المستشفى وإسعافه، إضافة إلى رصد حالة الشخص المصاب ومعرفة الإصابة وملابسات الواقعة.. وتبين أن الشخص المصاب هو شاب عمره« ١٨ »عاماً، واسمه محيي الدين محمد، من أبناء مديرية السلفية محافظة ريمة، يعمل في مصنع بلك بمنطقة قاع القيضي جنوب العاصمة صنعاء، إضافة إلى طلب الله والاسترزاق من آلة ميزان يقوم بالجلوس بها على أرصفة الشوارع لوزن المارة مقابل عشرة ريالات أو عشرين ريالاً..ولمرة واحدة.. وكان مصاباً بطعنة واحدة بخنجر في الجهة اليسرى من الصدر، وهي طعنة قاتلة.. ومن خلال سؤال من قام بإسعافه إلى المستشفى وهما شخصان أحدهما شقيقه، وهذا كان صبياً عمره« ١١ »عاماً واسمه/رضوان محمد، طالب في المدرسة أتضح أن قريبهما المجني عليه تعرض للاعتداء عليه والطعنة من قبل شخصين غير معروفين أو مجهولي الهوية..

ومكانه الواقعة أمام أحد المطاعم »وهو مطعم صنعاء للسلتة« في الشارع العام أو على شارع تعز بحي حزيز والوقت كان بعد الظهر، وأمام المارة الذين لم ينتبه منهم إلى شيء خلال ذلك..

وقد ساءت حالة المصاب »المجني عليه« كثيراً أثناء تواجد رجال الشرطة بالمركز الطبي، وأمر الأطباء هناك بإحالته ونقله حالاً إلى مستشفى الثورة في محاولة يائسة لإنقاذه، فقاموا بنقله إلى مستشفى الثورة، ولكنه لفظ أنفاسه وفارق الحياة متأثراً بالطعنة وهم ما زالوا في الطريق وقبل إيصاله للمستشفى ، وهنا تحولت الحالة إلى جريمة قتل، وتستلزم الإجراءات المتبعة في قضايا القتل، ومنها التشدد والسرعة في التحرك وجمع التحريات والإستدلالات وتتبع أثر الجاني أو الجناة الهاربين والمجهولين.

فقام رجال المركز بالانتقال على إثر ذلك إلى محل الواقعة والذي تحدد أمام المطعم على الشارع العام، وقاموا هناك بمعاينة المكان وجمع التحريات والمعلومات من خلال سؤال المتواجدين وأصحاب المحلات وبعض المواطنين الذين ثبت تواجدهم أو مرورهم في المكان أثناء حدوث الواقعة..

فجاءت إفادات العديد منهم أنهم لم يلتفتوا أو ينتبهوا إلى شيء مما حدث، لأن كلاً منهم كان مشغولاً بنفسه، وقتها، والشارع كان عاماً، ومزدحماً بالضجيج والحركة لا سيما في مطعم السلتة الذي وقعت الجريمة أمامه وبالقرب منه، وكان الصراخ فيه للزبائن »بسبب أن الوقت وقت غداء« يعج بداخله ويصعب سماع شيء أو الالتفات لشيء أثناء ذلك..

ولكن أحد المواطنين الشهود أفاد بأنه سمع أحد الشخصين أو المتهمين المجهولين ينادي على صاحبه الآخر باسم »يعقوب« أي أن اسم أحد الشخصين المتهمين »يعقوب« دون معرفة بقية الاسم، وهذه الإفادة هي الوحيدة أو الاسم »يعقوب« الذي عرفه رجال شرطة المركز من المكان، وما عدا ذلك لا شيء.

ولقد تحمس مدير المركز ومن معه، واجتهدوا في البحث عن كل من يدعى باسم »يعقوب« بنطاق منطقة حزيز وما حولها، وحتى خارج نطاق المنطقة، وتمكنوا عن طريق ذلك وبجهود لم تكن عادية من ضبط عدد من الأشخاص جميعهم يدعى باسم »يعقوب« وعدد هؤلاء كان أكثر من سبعة أشخاص، غير أنه وبعد إجراء التحريات والتحقيقات معهم، وحول كل منهم لم يثبت أن أياً منهم هو أحد الشخصين المطلوبين .. فظل رجال المركز مستمرين في متابعتهم وبحثهم عن الشخص المدعو »يعقوب« وكانوا متفائلين خلال ذلك لمعرفتهم أن هذا الاسم هو نادر أو محدود ومن السهل العثور على أي شخص يدعى بـ»يعقوب« فيما بقى في نطاق المنطقة لم يصلوا إليه بعد غير الأشخاص المضبوطين السابقين بنفس الاسم ولم يكن أي منهم المطلوب.. وهذا التفاؤل كان نابعاً من طبيعتهم وممزوجاً بدواخلهم وتجاه أي قضية صعبة بالنسبة لهم، كونهم لم يعرفوا اليأس ولم يسلموا به من قبل وعلى مستوى كل القضايا التي كانت في بعضها أو معظمها أكثر تعقيداً وغموضاً والتي صادفوها وتولوها، وقاموا بمتابعتها وراهنوا عليها سابقاً ثم نجحوا في كشفها وضبطها أيما نجاح.. وما هذه القضية التي هم بصددها إلا واحدة من تلك القضايا الصعبة والمعقدة والتي يصرون على قبول التحدي والرهان بشأنها... بحيث مكثوا في البحث عن صاحب الاسم »يعقوب« والذي هو المطلوب بثقة النفس العالية والأمل المتناهي بلا تراجع، ولم يتوقفوا حتى كان ذات يوم والذي توصلوا فيه إلى ...؟؟ وبقية الأحداث ستقرأها عزيزنا القارئ في عدد الأحد بالأسبوع القادم إن شاء الله تعالى .. وإلى اللقاء..

حوادث بالكاريكاتير

بريشة/ عمار نعمان